



عقد مقاولة

.....

رقم العقد: ٧٢٩ / ٢٠٢٣ / ٤٠٢٤

أنه في يوم الاثنين الموافق : ٢٠ / ١١ / ٢٠٢٣

حرر هذا العقد سيركل: :-

النِّيَّةُ الْعَامَّةُ لِلطَّرِيقِ وَالْكَادِيِّ

ويمثلها السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري
ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة.

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الأول)

• "شركة محمود علي أحمد عبد العال"

ويمثلها السيد / محمود علي احمد عبد العال

بصفته / مدير الشركة

وينتسب عنه السيد / أحمد عدلي محمود أحمد

بموجب توكييل رقم / ٦٢٩٠٢ لسنة ٢٠٢٠

بطاقة رقم / ١٢٧١-٩٢٤٢٦-٩١٠٩١٠

بطاقة ضريبية / ٤٣١-٥١٧-٨٠٠

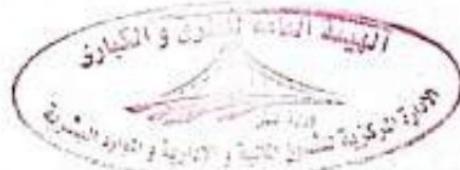
مأمورية ضرائب / جرجا

سجل تجاري رقم / (٧١٤٧٦)

ومقرها / شارع المدارس بالمحاسن - مركز جرجا - سوهاج .

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الثاني)

مکتبہ



التمهيد

بناءً على كتاب السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير والمعتصم بموافقة السيد الفريق / وزير النقل بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٥ على إسناد مشروعات الطرق ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة بالأمر المباشر، ومنها الموافقة على إسناد "أعمال استكمال رفع كفاءة طريق جرجا / العسيرات الزراعي بطول ٥ كم محافظه سوهاج ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة (بالأمر المباشر) إلى شركة محمود على أحمد عبد العال " بتكلفة ١٩,٩٩٦,٢٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر مليون وتسعمائة ستة وتسعون ألف ومائتان جنيه لا غير)

حيث قام الطرف الأول بمقاؤضة الطرف الثاني شركة محمود على أحمد عبد العال على الأسعار الخاصة ببنود الأعمال الخاصة بالعملية عاليه والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك يبلغ وقدره ١٩,٩٩٧,٢٥٠ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر مليون وتسعمائة سبعة وتسعون ألف ومائتان وخمسون جنيه لا غير) وتمت موافقة الشركة على خصم نسبة ٥٠,٥٪ من الإجمالي بعد المقاوسة بمبلغ ٩٩٩٨٦ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر ألف وتسعمائة ستة وثمانون جنيه لا غير) والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الاعمال بمبلغ قدره ١٩,٨٩٧,٢٦٣ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر مليون وثمانمائة سبعة وتسعون ألف ومائتان ثلاثة وستون جنيه لا غير) شاملة الضريبة شاملة الضريبة ويعتبر محضر المقاوسة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتي :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقيد من الطرف الثاني وكافة المكابدات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتاماً لأحكامه .

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية أعمال استكمال رفع كفاءة طريق جرجا / العسيرات الزراعي بطول ٥ كم محافظه سوهاج ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة (بالأمر المباشر) طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المعينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ويقيمة إجمالية مقدارها ١٩,٩٩٧,٢٦٣ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر مليون وثمانمائة سبعة وتسعون ألف ومائتان ثلاثة وستون جنيه لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة.

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني " شركة محمود على أحمد عبد العال " بتنفيذ الأعمال المسند إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٦) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع حالياً من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً .

البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائى رقم 15LGI2310231 مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون جنيه لا غير) صادر من البنك الكوبي الوطني صادر بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣١ وساري حتى ٢٠٢٤/١٠/٣٠ وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥٪ من القیمة الإجمالية للعقد لا يزيد عليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لحظة الاستلام من السلطة المختصة ويتم احتياز ما يعادل ٥٪ من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية يتبعها سريانه بعد مضي ثلاثة يوماً من تاريخ حصول الاستلام **الباقي طبقاً للإداة** (م) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٤٣) لسنة ٢٠١٧م **بعد العال أبو خروف**

من. ت: ٧٦٤٧٦

السند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقديم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٤) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨.

السند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للمعياد المحدد بالبندين الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالحسب وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨.

السند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأى بنى من بنى هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلحاً إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني الذي أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطرق الإداري .

السند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايسة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتقتضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعference الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحديد أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

السند التاسع

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحليّة ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول باتباع كل من يهملاً أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الاصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الأضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد ، ويعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بذلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني .

السند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل حسات تأكيدية للتبرة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنشائية التنفيذية للمشروع لاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاهما .

السند الحادي عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبّب في إتلاف أي شيء يلزم بإنزاله العمال إلى ما كان عليه ولا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحمله المصاريف الإدارية اللازمة

مُرْجِعُكُمْ كُوْر

١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة - من: ٣٠١١ - رقم البريدي: ١١٧٦٥ - ت: ٢٣٨٩٩٧٦

الوقت الإلكتروني: garb.gov.eg البريد الإلكتروني: garb.gov.eg

بيان: ٤٣١-٥١٢-٨٠٠-٧٦٤٧٦

المقدمة عشر

يلزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية اللازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لعمارة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل الازمة للمرافق كما يلزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة العوائق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أن تمس مسؤولية على الطرف الأول .

المقدمة الحادية عشر

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يسبب أي من عامله أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عاملية أو أحدى آلاته وتقع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

المقدمة الثانية عشر

يلزم الطرف الثاني بجمع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذلك اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة .

المقدمة الثالثة عشر

يلزم الطرف الثاني بخلاء محل العمل من المهام والمخلفات في ظرف شهر من التسليم الانتهائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بخلاء الموقع على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحمله المصارييف الإدارية الازمة .

المقدمة الرابعة عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منها بصدر هذا العقد هو محل اختار لهما ، وأن جميع العکارات والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية ، وفي حال تغير أحد الطرفين لعنوانه يتغير عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول . ولا اختبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية .

المقدمة الخامسة عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل لغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

المقدمة السادسة عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

المقدمة السابعة عشر

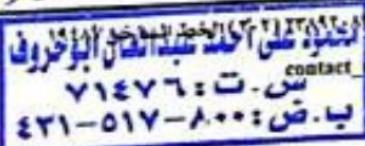
للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز (٥٪) بالنسبة لكل بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة وجود الاعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد . وألا يؤثر ذلك على أولوية الطرف الثاني في ترتيب خطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص .

المقدمة الثامنة عشر

تخصم الضريبة والرسوم والدutyes المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية النفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يقيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول .

ويلزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .

مكتوب



مكتوب

١٥١ طريق النصر - مدينة مصر - القاهرة - مكتب ١٠١١ برقم البريد ١١٧٥٥ - ت. ٢٣٨٩١٩٧٦

البند الحادي والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمدة سنة لجميع الأعمال تبدأ من تاريخ التسليم الابتدائي حتى تاريخ الاستلام النهائي ، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات دون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسؤولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه على نفقته الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

البند الثاني والعشرون

تحتفظ محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الثالث والعشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهم على أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء بينو هدا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

البند الرابع والعشرون

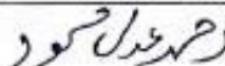
يحافظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطرأ على أسعار المواد (الستونين - السادسون - الأربعين) وفقاً للمعاملات المحددة في عطائه لتلك البنود وفقاً لما جاء بالمادة رقم (٤٧) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ وطبقاً للتعرifات والمعدلة والقواعد الواردة بالمادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م

البند الخامس والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء واللزوم .

الطرف الثاني

شركة محمود على أحمد عبد العال

التواقيع ()

السيد / أحمد عدلي محمود أحمد

بموجب توكيل رسمي

الطرف الأول

المدينة العامة للطرق والكباري

التواقيع ()

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

محمود على أحمد عبد العال أبو خروف
س.ت: ٧١٤٧٦
بيان رقم: ٤٣١-٥١٧-٨٠٠٢
١٩٤٨٧



١٥١ طريق التحرير - مدينة نصر - القاهرة - ص.ب ١٠١١ الرقم البريدي ١١٧٦٥ - ت ١٢٨٢٢٣٢ - ١٢٨٢٢٣٣ - ١٢٨٢٢٣٤ - ١٢٨٢٢٣٥

التوقيع الإلكتروني contact_us@garb.gov.eg البريد الإلكتروني